

## سلسلة خاصة عن القضايا الإحصائية في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة الإحصاءات لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وتعتبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

11 يونيو 2020

## كوفيد-19: طريقة قيد تدخلات الحكومة على مستوى السياسات في إحصاءات المالية العامة

تطبق الحكومات في مختلف أنحاء العالم حالياً أشكالاً مختلفة من العمليات على مستوى السياسات المالية في معركتها ضد كوفيد-19، في ظل جهودها للحفاظ على أمن وسلامة مواطنيها، والحد من التأثير المالي على الشركات والأسر. ومع ذلك، هناك كثير من الأوجه المشتركة بين الإجراءات المختلفة المتخذة من منظور إحصاءات المالية العامة. ومن ثم، تقدم هذه المذكرة بعض المقترحات تتعلق بطريقة قيد التأثير المالي الناتج عن أكثر أنواع التدخلات الحكومية الشائعة في مواجهة كوفيد-19 في حسابات الحكومة، وتقسّمها إلى ثمانية فئات عامة:

ألف- زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية

باء- تقديم المساعدات للأسر

جيم- تخفيف الالتزامات الضريبية على الأسر والشركات

دال- تقديم المساعدة المالية للشركات (والوحدات الأخرى بخلاف الأسر)

هـاء- ضخ رؤوس الأموال، وإنشاء تسهيلات إقراض جديدة أو التسهيلات الممددة، وتقديم الضمانات

واو- المساعدات الطارئة من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية

زاي- السيولة والعمليات شبه المالية لمؤسسات عامة مالية

حاء- إعادة تنظيم الدين

ويُلخّص الجدول 1 هذه التوصيات بشأن طريقة قيد مجموعة متنوعة من عمليات تدخل الحكومة المتعلقة بكوفيد-19 في إحصاءات المالية العامة، ويقسمها على أساس الثمانية فئات أعلاه. وتقدّم الإرشادات حسب ما جاء في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 (GFSM). وتطبيق طريقة القيد التي توصي بها المذكرة سيساعد على ضمان دقة كل من مؤشرات المالية العامة الرئيسية، مثل عجز الحكومة، وكذلك أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل إجمالي الناتج المحلي. وحتى بالنسبة للبلدان التي لم تطبق بعد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، من المهم أن يتم تطبيق تصنيف الأحداث باتساق لجمع بيانات قابلة للمقارنة بمرور الوقت وعلى مستوى البلدان، وتقدير البيانات الكلية التي ترصد الاستجابات العالمية. ولأغراض المضاهاة يعرض الجدول 2 المرفق "بيان عمليات الحكومة".

ومن الواضح أن هذه المذكرة لا يسعها تغطية كل سياسة حكومية تحديداً، ولا سيما بالنظر إلى اختلاف عدد هذه السياسات من بلد إلى آخر كما أنها لا تزال تتزايد. وبالتالي، تقدم هذه الوثيقة مبادئ توجيهية عامة تقوم على مبادئ إحصاءات مالية الحكومة. وفي هذه المرحلة، يجب اعتبار الإرشادات مؤقتة، لكننا نعتزم إبقاء هذه المذكرة كوثيقة حية، وتحديثها بشكل دوري عندما تتاح معلومات جديدة. وينبغي كذلك ملاحظة أنه بينما المبادئ الواردة في هذه المذكرة تفيد كمبادئ توجيهية، يُرجح اختلاف كل حالة من حيث تفاصيلها. ومن ثم، فعند تحليل سياسة قُطرية، ينبغي توخي الحرص والنظر إلى ما هو أبعد من المسميات والمصطلحات التي يستخدمها البرنامج لفهم التفاصيل والفحوى الاقتصادي للبرنامج من أجل تحديد الطريقة الصحيحة في معالجته.

يُرجى توجيه أي أسئلة أو تعليقات بشأن هذه المذكرة، وكذلك أي طلبات للحصول على مزيد من الإرشادات حول عمليات التدخل الحكومي الخاصة ببلد محدد إلى [STAGOMGMT@IMF.org](mailto:STAGOMGMT@IMF.org).

الجدول 1- التوصيات بشأن قيد التدخلات الحكومية المتعلقة بكوفيد-19

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<b>ألف- زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية</b>		
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقَيّد تحت مصروفات/تعويضات العاملين (21)، عموماً.</li> <li>مع ذلك، إذا كانت الحكومة تشتري الخدمات من متعهدي الرعاية الصحية من القطاع الخاص تُقَيّد تحت مصروفات/استخدام السلع والخدمات (22).</li> </ul>	<p>1- النفقات الإضافية على مزيد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو زيادة الإنفاق على العاملين الموجودين في قطاع الرعاية الصحية.</p>
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقَيّد تحت مصروفات/استخدام السلع والخدمات (22)، عموماً، حيث تُشترى الإمدادات لاستخدم الجهات الحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية.</li> <li>مع ذلك، عندما تشتري الحكومة العامة الإمدادات وتوزعها على الأسر لكي تستخدمها، ينبغي إذن اتباع طريقة القيد الواردة في البند بـ3 (دناه).</li> </ul>	<p>2- النفقات الإضافية على الإمدادات الطبية (مثل الكمادات، المضادة للفيروسات، والمطهرات والمواد الصيدلانية).</p>
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقَيّد هذه التكاليف كإقتناء أصول غير مالية، وتحديدًا ضمن معاملات في أصول ثابتة غير مالية. وحسب نوع الأصل، تكون إما:</li> <li>معاملات في أصول غير مالية/أصول ثابتة/مبانٍ أخرى بخلاف المساكن (3112)، أو</li> <li>معاملات في أصول غير مالية/أصول ثابتة/آلات ومعدات (3112).</li> </ul> <p>ومع ذلك، إذا كانت الوحدة الحكومية تدفع لكيان آخر يتولى بناء/شراء الأصل ويصبح هو المالك الاقتصادي لهذا الأصل، يُقَيّد في هذه الحالة على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>مصروفات/منح/منح رأسمالية لوحدات الحكومة العامة الأخرى (2632)، إذا كانت المدفوعات موجهة لوحدة حكومية في مستوى حكومي آخر.</li> <li>مصروفات/مصروفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822)، في ظروف أخرى.</li> </ul> <p>ملحوظة: الإنشاءات غير المستوفاة لتعريف الأصل الثابت (مثل الخيم المؤقتة المستخدمة في إجراء الفحوص، وليس الهدف منها هو استخدامها لسنوات متعددة) ينبغي قيدها تحت السلع واتباع الإرشادات في البند ألف-2.</p>	<p>3- بناء منشآت صحية جديدة (بما فيها منشآت الحجر الصحي ومنشآت طبية جديدة أو توسيع الموجود منها) تستوفي تعريف الأصول الثابتة واقتناء آلات ومعدات طبية (مثل أجهزة التنفس الصناعي).</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	التدخّل الحكومي	التدخّل الحكومي
<b>باء - تقديم المساعدات للأسر</b>		
↑	<p>تُقيّد تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع المساعدة الاجتماعية (272)، في معظم الحالات. ومع ذلك،</p> <p>(1) إذا كان أداء المدفوعات من خلال برنامج للتأمين الاجتماعي، واقتصر المستفيدون على الأسر التي ساهمت في البرنامج، ينبغي إذن قيدها تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع الضمان الاجتماعي (271)؛</p> <p>(2) إذا كانت المدفوعات عبارة عن منافع اجتماعية تدفعها الحكومات لموظفيها خلال تغيبهم لفترات قصيرة (بسبب المرض والعزل إلخ..). ينبغي قيدها تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع اجتماعية مرتبطة بالوظيفة (273). وعندما يصعب فصل هذه المدفوعات عن المدفوعات الأخرى الخاصة بالأجور والرواتب، تظل المدفوعات ضمن المصروفات/تعويضات العاملين/الأجور والرواتب (211).</p>	<p>1- المدفوعات النقدية المصممة لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية التي تنشأ من مخاطر اجتماعية (أي أن المبالغ المدفوعة تتوقف على الظروف الخاصة كمستوى الدخل، وما إذا كان المستفيدون خسروا وظائفهم، إلخ) - مثل برامج الحكومة لدفع إعانات المرض بينما الفرد خاضع للحجر الصحي وغير قادر على العمل، أو إعانات البطالة لغير القادرين على العمل مؤقتاً ولا يحصلون على رواتب.</p>
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقيّد تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (2821).</li> </ul>	<p>2- مدفوعات نقدية بمبالغ ثابتة لا تُبنى على الاحتياجات الاجتماعية التي تنشأ من المخاطر الاجتماعية (أي أن المبالغ المدفوعة لا تعتمد على ظروف محددة لكن يتم بدلا من ذلك توزيعها على الجميع).</p>
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقيّد عموماً تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (2821).</li> <li>مع ذلك، إذا كانت الحكومات توفر هذه السلع لموظفيها فحسب، فإنها تُقيّد تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع اجتماعية عينية مرتبطة بالوظيفة (2732).</li> </ul> <p>يُلاحظ أنه في حالة توفير السلع بموجب شروط برنامج الحماية الاجتماعية ينبغي بالتالي اتباع طريقة القيد الواردة في البند باء-1 أعلاه.</p>	<p>3- المواد الغذائية والأدوية والأغراض المنزلية الأخرى التي توفرها الحكومات مجاناً.</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
	وبرغم أن هذه المعاملات عينية وليست نقدية، ففي حالة البلدان التي تبلغ بياناتها على الأساس النقدي، يُحَدِّد بشدة تحديد هذه المعاملات وإبلاغ بياناتها بشكل منفصل.	
↔  (ما لم تكن الجهة المانحة وحدة أخرى تابعة للحكومة العامة، وفي هذه الحالة سيرتفع عجز الحكومة العامة)	<p>ينبغي قيد إعادة توزيع الحكومة للسلع تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (2821). إضافة إلى ذلك، ينبغي قيد استلام السلع من المانحين كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإيرادات/المنح/منح عينية جارية من حكومات أجنبية (1311)، في حالة استلامها من حكومات أجنبية،</li> <li>• الإيرادات/المنح/منح عينية جارية من منظمات دولية (1321)، في حالة استلامها من منظمات دولية،</li> <li>• الإيرادات/المنح/منح عينية جارية من وحدات الحكومة العامة الأخرى (1331)، في حالة استلامها من قطاعات فرعية أخرى تابعة للحكومة (على سبيل المثال، عندما توفر الحكومة المركزية السلع للحكومة المحلية لكي توزعها)، أو</li> <li>• الإيرادات/إيرادات أخرى/تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (1441) في حالة استلامها من جهات مانحة أخرى.</li> </ul> <p>وبرغم أن هذه المعاملات عينية وليست نقدية، ففي حالة البلدان التي تبلغ بياناتها على الأساس النقدي، يُحَدِّد بشدة تحديد هذه المعاملات وإبلاغ بياناتها بشكل منفصل.</p>	4- توزيع الحكومة للمواد الغذائية والأدوية والأغراض المنزلية الأخرى لاحقاً بعد أن تتسلمها من المانحين (هذه الجهات المانحة قد تكون حكومات أجنبية أو منظمات دولية أو قطاعات فرعية أخرى تابعة للحكومة أو مانحين آخرين).
<b>جيم- تخفيف الالتزامات الضريبية عن الأسر والشركات<sup>3</sup></b>		
↑  (مقارنة بالعجز المبني على الإيرادات المتوقعة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تتعكس كإخفاض في الإيرادات المتوقعة تحت الفئة الضريبية ذات الصلة.</li> <li>• وينعكس تأثير تخفيض الالتزامات الضريبية على الاستعاضة عن مستوى الإيرادات المبلغة بالضريبة المُخَصَّلة بالفعل، أو التي يُتوقع تحصيلها، بعد تغيير قواعد الخطة الضريبية.</li> </ul>	1- التغييرات المؤقتة في قواعد الخطط الضريبية لتخفيض الالتزامات الضريبية (مثل تغيير المعدل الضريبي، أو حد التكلفة بالضريبة، أو حتى إلغاء الضريبة برُمَّتها - ويُشار إلى هذا الأخير في الغالب بأنه إعفاء ضريبي مؤقت).
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُعَيَّن كإخفاض في الإيرادات المتوقعة (تحت الفئة الضريبية ذات الصلة) عندما يكون الخصم الضريبي غير مستحق الدفع.*</li> </ul>	2- تغييرات مؤقتة لرفع مستوى المدفوعات و/أو عدد المستفيدين من الخصوم الضريبية.

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُعَيّد على أساس إجمالي وتدخل الخصوم الضريبية تحت المصروفات عندما يكون الخصم الضريبي مستحق الدفع.*</li> <li>• في حالة الخصوم الضريبية مستحقة الدفع*، تُعَيّد تحت المصروفات/الدعم (25)، المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع المساعدة الاجتماعية (272) أو المصروفات/مصروفات أخرى/التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (2821) حسب طبيعة الخصم الضريبي. [يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرات من 5-29 إلى 5-32]</li> </ul> <p>*الخصوم الضريبية هي المبالغ التي تُخصم مباشرة من الالتزام الضريبي المستحق على الأسرة أو الشركة المستفيدة بعد احتساب الالتزام الضريبي. وتكون الخصوم الضريبية مستحقة الدفع إذا كان هناك أي خصم يتجاوز الالتزام الضريبي ولا يزال يُدفع للمستفيد. كل الخصوم الضريبية الأخرى غير مستحقة الدفع.</p>	
<p>↔</p> <p>القيد على أساس الاستحقاق</p> <p>↑</p> <p>القيد على الأساس النقدي</p> <p>(مقارنة بالعجز المبني على الإيرادات المتوقعة)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• كمبدأ عام للاستحقاق، ينبغي قيد الضريبة عندما ينشأ الالتزام الضريبي. وبالنسبة للبلدان التي تبلغ البيانات على أساس الاستحقاق، يعني ذلك أنه ينبغي في الوضع الأمثل مواصلة قيد الضرائب المؤجلة عندما يثبت الالتزام الضريبي حتى وإن كان السداد النقدي للالتزام الضريبي مستحق القبض (ومُعَيّد) في وقت متأخر عما كان متوقعا في السابق.</li> <li>• ربما كان تطبيق هذا المنهج صعبا في الواقع العملي، ولا سيما في حالة ضرائب مثل ضرائب الشركات حيث يوجد كثير من العوامل التي قد تؤثر على مقدار الضريبة التي ستصبح مستحقة الدفع العام التالي.</li> <li>• أما البلدان التي تستخدم تقديرا معدلا للنقدية لأغراض الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يُشار عليها بالتالي بأن تقتصر في التعديلات على الفواصل الزمنية التي تنطبق على النقدية حيث يتبين حدوث تغير في الفاصل الزمني بين وقت تحديد الالتزام الضريبي واستلام الإيرادات النقدية ذات الصلة.</li> <li>• البلدان التي تبلغ بياناتها على الأساس النقدي تواصل إبلاغ الإيرادات الضريبية النقدية الفعلية، وقت استلامها، دون الحاجة إلى أي تعديل. ومع هذا، يتعين تعديل التقديرات الأجلة لهذه الضرائب حسب تأثير التأجيل.</li> </ul>	<p>3- تأجيل سداد المدفوعات الضريبية (كالسماح للملزمين الضريبيين بسداد التزاماتهم الضريبية العام التالي بدلا من العام الجاري).</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<b>دال - تقديم المساعدة المالية للشركات<sup>3</sup> (الوحدات الأخرى بخلاف الأسر)</b>		
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت المصروفات/الدعم (25)، حيث تدفع الحكومة مبالغ للشركات بلا مقابل دعماً للأنشطة الإنتاجية لهذه الشركات بناء على قواعد الخطة التي تُطبَّق بالتساوي على جميع الشركات العاملة في نفس النشاط/المنطقة.</li> <li>• مع ذلك، عندما توجه الحكومة مدفوعات ("مخصصة") لكل شركة على حدة، ينبغي في هذه الحالة مراجعتها على النحو الوارد وصفه مقارنة بالإرشادات المتعلقة بضخ رؤوس الأموال (راجع البندين هاء-1 وهاه-2 أدناه).</li> </ul>	<p>1- زيادة الدعم (الجديد أو الموجود) على نحو ينطبق بنفس القدر على الشركات العامة و/أو الخاصة.</p>
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يعتمد قيد هذه المدفوعات على ما إذا كانت النية الغالبة من دفعها هو دعم دخل الأسر، بينما يقوم صاحب العمل إلى حد كبير بدور الوسيط في توصيل المدفوعات، أو ما إذا كانت النية الغالبة من المدفوعات هي دعم صاحب العمل وضمان سرعة العودة إلى الإنتاج الكامل بعد انحسار الأزمة. وقد يكون هذا التقييم صعباً، ينكم الاطلاع على مذكرة الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (ISWGNA) التي تتناول بعض القضايا والمبادئ التي تؤخذ في الحسبان.</li> </ul> <p>وعلى سبيل الإرشادات العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/منافع المساعدة الاجتماعية (272) أو المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات جارية غير مصنفة في موضع آخر (2821)، بين الحكومة وقطاع الأسر، حين تكون النية الغالبة هي دعم دخل الأسر، بينما المبلغ الكامل لمدفوعات الحكومة يرتبط مباشرة بمدفوعات رواتب الموظفين غير المشتغلين بينما صاحب العمل هو مجرد وسيط لتوصيل المدفوعات وليست له حرية التصرف في استخدام أي من الأموال أو دفع أي مصروفات تمثيل أخرى.</li> </ul>	<p>2- مدفوعات الحكومات للشركات بغرض دعمها في إبقاء جزء من القوى العاملة لديها أو كلها عاطلة عن العمل مؤقتاً ("إنّ بالغياب عن العمل") نتيجة لتباطؤ النشاط بسبب جائحة كوفيد-19.</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيود في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت المصروفات/الدعم (25)، بين الحكومة وصاحب العمل، ثم كأجور ورواتب بين صاحب العمل والموظف، حيث تكون النية الغالبة هي دعم صاحب العمل وتقدّم له الأموال مع منحه بعض الحرية للتصرف في طريقة استخدامها (حتى في حالة استناد هذه المدفوعات إلى رواتب الموظفين).</li> </ul> <p>ملحوظة 1- أي قيد يُعتمد لإحصاءات مالية الحكومة ينبغي أن يكون متسقاً مع إبلاغ البيانات الإحصائية في كل من الحسابات القومية وإحصاءات سوق العمل.</p> <p>ملحوظة 2- في حالة المدفوعات المماثلة لأصحاب الأعمال الحرة، التي يكون القصد منها هو دعم صاحب العمل الحر في فترة تباطؤ النشاط بسبب جائحة كوفيد-19، ينبغي كذلك اتباع الإرشادات أعلاه في القيد. وبعبارة أخرى، إذا كانت النية من المدفوعات هي دعم الأعمال فينبغي قيدها تحت المصروفات/الدعم (25)، لكن إذا كانت النية الغالبة هي دعم دخل الأسر فينبغي قيدها تحت المصروفات/المنافع الاجتماعية/ منافع المساعدة الاجتماعية (272) أو المصروفات/مصروفات أخرى/التحويلات الجارية غير المصنفة في موضع آخر (2821).</p>	
↑	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد عموماً تحت المصروفات/مصروفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822).</li> <li>• ومع ذلك، إذا كانت الشركة تتحمل الخسائر نتيجة لتغير أسعارها لتصبح أقل من متوسط تكاليف إنتاجها بناءً على سياسة حكومية متعمدة، للمساعدة على التعامل مع جائحة كوفيد-19 (على سبيل المثال بتوفير فحص كوفيد-19 مجاناً من الموردين في السوق)، ينبغي في هذه الحالة قيد المدفوعات من الحكومة تحت المصروفات/الدعم (25).</li> </ul>	<p>3- مدفوعات الحكومة للشركات بغرض مساعدتها على تغطية الخسائر الاستثنائية الناتجة عن عوامل خارج نطاق سيطرة الشركات والمتعلقة بفيروس كوفيد-19.</p>
↔	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت المصروفات/المنح/المنح لمستويات حكومية أخرى (263)، حيث يقوم أحد مستويات الحكومة بأداء مدفوعات لمستويات حكومية أخرى (كأن تقدم الحكومة المركزية أموالاً لحكومة محلية تدير مستشفيات عامة). ويجب حذف المدفوعات في التوحيد عند إبلاغ بيانات الحكومة العامة، لتجنب الازدواجية في الاحتساب.</li> </ul>	<p>4- المدفوعات بلا مقابل من الحكومات إلى حكومات أخرى، محلية أو خارجية، حيث لا توجد مطالبة مالية.</p>



التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<p>(عندما تكون المدفوعات لمستوى آخر من الحكومة)</p> <p style="text-align: center;">↑</p> <p>(عندما تكون المدفوعات لحكومة أجنبية)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت المصروفات/المنح/المنح لحكومات أجنبية (261)، عندما يدفع أحد البلدان مبالغ لبلد آخر.</li> </ul>	
<b>هاء - ضخ رؤوس الأموال، وإنشاء تسهيلات إقراض جديدة أو التسهيلات الممددة وتقديم ضمانات</b>		
<p style="text-align: center;">↑</p> <p>(حيث تُقَيَّد تحويلات رأسمالية)</p> <p style="text-align: center;">↔</p> <p>(حيث يُقَيَّد اقتناء حصص ملكية)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• يُقَيَّد تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822) حيث لا تستطيع الحكومة أن تتوقع بشكل معقول تحقيق عائد واقعي* على استثماراتها بينما ضخ رؤوس الأموال ليس في شكل قرض من المنظور القانوني (راجع البند هاء-2 عن نظم الإقراض).</li> <li>• وإذا كانت هناك أدلة على أن الحكومة يمكن أن تتوقع عائدا واقعيًا* على استثماراتها، ينبغي إذن قيد المدفوعات تحت صافي اقتناء الأصول المالية/حصص الملكية (3205)، بدون التأثير على العجز.</li> <li>• في بعض الحالات، مثل ضخ حصص ملكية بمستوى أعلى من السعر السائد في السوق، يمكن تقسيم المدفوعات إلى عنصر صافي اقتناء الأصول المالية/حصص الملكية (3205) وعنصر المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822).</li> </ul> <p>* يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014"، الفقرات من م3-47 إلى م3-53. ومن المسلم به أن تقييم معدل عائد واقعي يمكن أن يكون صعبا في أوقات الأزمات. وعندما يحيط قدر كبير من الشك باحتمالات قدرة الشركة على الاستمرار ومن ثم العائد على الاستثمار، ينبغي إذن إبلاغ المدفوعات تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822).</p>	<p>1- ضخ رؤوس أموال من الحكومة إلى الشركات (العامة و/أو الخاصة).</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	التدخّل الحكومي	التدخّل الحكومي
<p style="text-align: center;">↑</p> <p style="text-align: center;">(حيث تُقَيّد تحويلات رأسمالية)</p> <p style="text-align: center;">↔</p> <p style="text-align: center;">(حيث يُقَيّد حصول على قروض)</p>	<p>• تُقَيّد بوجه عام تحت صافي اقتناء الأصول المالية/قروض (3204)، وتظهر في الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية. ولا يتأثر القيد بما إذا كان الإقراض بشروط ميسرة أو بشروط غير مُيسرة.</p> <p>• ومع ذلك، إذا كانت هناك أدلة على أن الحكومات لا تحصل على مطالبات مالية فعلية* على المدين، وبالتالي لا يُرجح سداد القرض، ينبغي إذن قيد مدفوعات الحكومة تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822).</p> <p>* يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014"، الفقرات من م3-47 إلى م3-53. ومن المسلم به أن تقييم الحصول على مطالبات مالية فعلية يمكن أن يكون صعبا في أوقات الأزمات. وفي حالة الشركات، عندما يحيط قدر كبير من الشك باحتمالات قدرة الشركة على الاستمرار ومن ثم فعالية المطالبة المالية، ينبغي إذن إبلاغ بيانات المدفوعات تحت المصروفات/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822).</p>	<p>2- برامج الإقراض الحكومي المباشر للشركات العامة و/أو الخاصة. (غالبا بأسعار فائدة مواتية).</p>
<p style="text-align: center;">↔</p> <p style="text-align: center;">(حيث يُقَيّد حصول على قروض)</p> <p style="text-align: center;">↑</p> <p style="text-align: center;">(حيث تُقَيّد تحويلات رأسمالية)</p>	<p>• تُقَيّد تحت صافي اقتناء الأصول المالية/قروض (3204) وتظهر في الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية. ولا يتأثر القيد بما إذا كان الإقراض بشروط ميسرة أم بشروط غير مُيسرة.</p> <p>• ومع هذا، إذا كان واضحا من البداية أن الأُسْر لن تسدد "القروض" أبدا، ينبغي بالتالي قيدها من البداية تحت المصروفات/مصرفات أخرى/التحويلات الرأسمالية غير المصنفة في موضع آخر (2822).</p>	<p>3- برامج الإقراض الحكومي المباشر للأسر (غالبا بأسعار فائدة مواتية)</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<p style="text-align: center;">↔</p> <p style="text-align: center;">(عموما)</p> <p style="text-align: center;">↓</p> <p style="text-align: center;">(حيث تكون هناك رسوم إدارية)</p> <p style="text-align: center;">(يمكن الاطلاع على شرح لتأثير طلب الضمانات على العجز في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 في الفقرات من م3-26 إلى م3-29)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الضمانات عبارة عن التزامات احتمالية وبالتالي لا تُقَيَّد كدين حكومي (أو كمعاملات) ضمن إحصاءات مالية الحكومة، لكن نشجع البلدان على قيدها كبنود للتذكير.</li> <li>• في حالة تحصيل الحكومة لرسوم مقابل تقديم الضمانات ينبغي قيدها في هذه الحالة تحت الإيرادات/إيرادات أخرى/رسوم إدارية (1422). عند طلب ضمان حكومي، يُعامل في هذه الحالة كتحمل الحكومة للدين المستحق على المدين الأصلي.</li> </ul> <p>يمكن الاطلاع على وصف معالجة تحمل الدين في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، الفقرات من م3-26 إلى م3-29.</p> <p>ويلاحظ أنه في حالة تقديم الحكومة لضمان بينما هناك احتمالات كبيرة بطلبها على نحو منتظم، ينبغي إذن معاملة مبلغ الدين بأكمله من البداية كتحمل الحكومة للدين.</p>	<p>4- مبادرات الحكومة لدعم الإقراض من البنوك، والشركات المالية الأخرى، عن طريق ضمان القروض التي قدمتها.</p>
<p style="text-align: center;">↔</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد تحت صافي اقتناء الأصول المالية/قروض (3204) وتظهر في الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية. ولا يتأثر القيد بما إذا كان الإقراض مدعما بضمان أم لا.</li> </ul>	<p>5- مبادرات الحكومة لدعم الإقراض من البنوك، والشركات المالية الأخرى، بتوفير الإقراض للبنوك.</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<b>واو - المساعدات الطارئة من منظمات دولية وحكومات أجنبية</b>		
↔	<ul style="list-style-type: none"> <li>يُقيّد عموماً تحت صافي تحمل الخصوم/القروض (3304) ويظهر في الميزانية العمومية بالقيمة الاسمية.</li> <li>في حالة صرف الموارد من تسهيلات الإقراض في صندوق النقد الدولي للبنك المركزي في البلد المعني والذي يُحوّل حصيلة الاقتراض إلى الحكومة، أو إذا استلمت الحكومة القرض مباشرة، يُقيّد صافي تحمل الخصوم/القروض (3304) في حسابات الحكومة. ويمكن مواصلة تقسيم ذلك إلى التزامات محلية (في حالة الإقراض المشتق من البنك المركزي) والتزامات خارجية (في حالة حصول الحكومة على القرض مباشرة).</li> </ul>	<p>1- الإقراض الطارئ من منظمات دولية (كصرف الموارد من تسهيلات الإقراض لدى صندوق النقد الدولي) أو من حكومات أجنبية.</p>
↓	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقيّد تحت الإيرادات/المنح/منح من حكومات أجنبية (131)، في حالة الحصول على منحة نقدية من حكومة أجنبية (راجع البند دال-3 للاطلاع على وضع الحكومة المانحة).</li> <li>تُقيّد تحت الإيرادات/المنح/منح من منظمات دولية (132)، في حالة الحصول على منحة نقدية من منظمة دولية.</li> </ul>	<p>2- المدفوعات من منظمات دولية وحكومات أجنبية (كمدفوعات المعونة الأجنبية)، في حالة عدم وجود مطالبة مالية.</p>
↔  أصول  (لا تأثير لها نظراً لأن المعاملات في الأصول توازن الإيرادات، والمصروفات لاحقاً في حالة توزيعها)	<ul style="list-style-type: none"> <li>تُقيّد تحت الإيرادات/المنح/منح عينية من حكومات أجنبية (131)، في حالة الحصول على المنحة من حكومة أجنبية.</li> <li>تُقيّد تحت الإيرادات/المنح/منح عينية من منظمات دولية (132)، في حالة الحصول على المنحة من منظمة دولية.</li> </ul> <p>راجع البند باء-4 الذي يتناول قيد توزيع السلع أو الأصول على الأسر/الشركات بعد استلامها من المانحين. وينبغي قيد السلع (أو التوريدات) كمنح جارية، بينما ينبغي قد الأصول كمنح رأسمالية.</p>	<p>3- المنح في صورة سلع وأصول من منظمات دولية وحكومات أجنبية (كمنح المواد الغذائية والإمدادات الطبية).</p>

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيود في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
↔  سلع  (لا يحدث تأثير على افتراض توزيع كل السلع الواردة بعد استلامها على الفور أو استهلاكها)		
<b>زاي - السيولة والعمليات شبه المالية العامة لمؤسسات عامة مالية</b>		
↔	<ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تُقَيَّد معاملة في إحصاءات مالية الحكومة ولا يوجد تأثير مباشر على دين الحكومة (وقت الشراء).</li> <li>• مع ذلك، سينخفض دين القطاع العام نظرا لقيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تُلغى بالتالي في التوحيد من منظور القطاع العام.</li> </ul>	1- قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق الثانوية، في سياق برنامج للتيسير الكمي.
↔  (عموما)  ↑  (حيث يُقَيَّد تحويل رأسمالي)	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تُقَيَّد باعتبارها صافي اقتناء الأصول المالية تحت فئة الأصول ذات الصلة لأنها عملية مبادلة أصول مالية. إذا كانت قيمة الأصول المالية التي تحصل عليها الحكومية مساوية لقيمة الأصول المتبادلة، ولا تنشأ إذن معاملة أخرى لقيدها ولا يحدث تأثير على العجز، ولكن إذا تبين من التقييم أن قيمتها أقل ينبغي إذن قيدها تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822) لتعكس الفرق في تقييم الأصلين.</li> </ul>	2- تقديم الحكومة سندات دين حكومية (إما مباشرة أو من خلال شركة مالية عامة) لشركات مالية أو شركات غير مالية مقابل أصول مالية أخرى.

التأثير على عجز المالية العامة <sup>2</sup>	القيد في إحصاءات مالية الحكومة <sup>1</sup>	التدخل الحكومي
<b>حاء - إعادة تنظيم الدين</b>		
↔ (في حالة إسقاط الدين عن مستوى حكومي آخر)	<ul style="list-style-type: none"> <li>يُقَيَّد تحت المصروفات/المنح/منح رأسمالية لمستويات حكومية أخرى (2632) عندما تكون الوحدة المدينة هي وحدة أخرى تابعة للحكومة (مثل إسقاط الحكومة المركزية الدين المستحق لها من حكومة محلية). ويُقَيَّد كذلك انخفاض متساوٍ في الأصول المالية للحكومة وخصومها، برغم عدم وجود تأثير للدين على مستوى الحكومة العامة نتيجة للتوحيد.</li> <li>يُقَيَّد تحت المصروفات/مصرفات أخرى/تحويلات رأسمالية غير مصنفة في موضع آخر (2822) عندما تكون الوحدة المدينة خارج الحكومة. ويُقَيَّد كذلك انخفاض في الأصول المالية للحكومة. ويعتمد نوع هذه الأصول على طبيعة الدين.</li> </ul>	1- إسقاط (أي إلغاء) الحكومة للدين المستحق لها عن وحدات أخرى في الاقتصاد.
↑ (في حالة إسقاط الدين عن وحدة غير حكومية)		
↔ (عند إعادة الجدولة)	<ul style="list-style-type: none"> <li>يُقَيَّد كسداد لأداة الدين الأصلية بالتزامن مع إنشاء أداة الدين الجديدة التي أُعيد التفاوض بشأنها. ولن تتغير مستويات الدين عند نقطة إعادة جدولة الديون (يُعامل أي تخفيض كإسقاط للدين - راجع البند حاء-1 (أعلاه)) لكن الفائدة مستحقة الدفع مستقبلاً و/أو تواريخ سداد الدين ستتغير.</li> </ul>	2- تعيد الحكومة جدولة الدين المستحق لها من وحدات أخرى في الاقتصاد، إما بتأجيل سداده أو تخفيض تكاليف خدمة الدين.

ملحوظات:

- 1- طريقة القيد التي توصي بها هذه المذكرة تتعلق بالفئة الاقتصادية للمعاملات، وتستند إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 (GFSM 2014)، وتشير الأرقام بين الأقواس إلى رموز المعاملات في الدليل لعام 2014. وينبغي توزيع النفقات تحت الفئات الوظيفية وفق تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) الوارد وصفه في مرفق الفصل 6 من دليل عام 2014.
- 2- العمود الذي يحمل عنوان "التأثير على عجز المالية العامة" يعرض الآثار المباشرة لعمليات التدخل على العجز الحكومي (صافي الاقتراض)، وليس الآثار غير المباشرة (مثل خدمة الديون مستقبلاً والخاصة بالقروض التي حصلت عليها). ويُعرَّف عجز الحكومة بأنه مجموع النفقات الحكومية ناقص مجموع الإيرادات الحكومية. ومفتاح الرموز كما يلي: ↑ ارتفاع العجز، ↓ انخفاض العجز، ↔ لا يوجد تأثير على العجز.
- 3- يُستخدم مصطلح شركات عموماً للإشارة إلى جميع الوحدات المنتجة في السوق حسب التعاريف الواردة في "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014".

<b>1</b>	<b>الإيرادات</b>
11	الضرائب
12	المساهمات الاجتماعية
13	المنح
14	إيرادات أخرى
<b>2</b>	<b>المصروفات</b>
21	تعويضات العاملين
22	استخدام السلع والخدمات
23	استهلاك رأس المال الثابت
24	الفائدة
25	الدعم
26	المنح
27	المنافع الاجتماعية
28	مصروفات أخرى
<b>GOB</b>	<b>إجمالي رصيد التشغيل (23+2-1)</b>
<b>NOB</b>	<b>صافي رصيد التشغيل (2-1)</b>
<b>31</b>	<b>المعاملات (صافي/إجمالي الاستثمار) في الأصول غير المالية</b>
311	الأصول الثابتة
312	المخزونات
313	النفائس
314	الأصول غير منتجة
<b>2ن</b>	<b>النفقات (31+2)</b>
<b>NLB</b>	<b>صافي الإقراض/صافي الاقتراض (1ن-2 و 33-32)</b>
<b>32</b>	<b>صافي اقتناء الأصول المالية</b>
3201	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
3202	العملة والودائع
3203	سندات الدين
3204	القروض
3205	حصة الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
3206	نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة
3207	المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين
3208	حسابات أخرى مستحقة القبض
321	أصول مالية محلية
322	الأصول المالية الخارجية
<b>33</b>	<b>صافي تحمل الخصوم</b>
3301	حقوق السحب الخاصة
3302	العملة والودائع
3303	سندات الدين

القروض	3304
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	3305
نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة	3306
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين	3307
حسابات أخرى مستحقة الدفع	3308
الخصوم المحلية	331
الخصوم الخارجية	332

1/ يستند إلى التصنيف الاقتصادي في [دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 \(GFSM 2014\)](#). وتبدأ رموز الفئات الفرعية برمز الفئة الرئيسية ثم تُضاف إليها أرقام أخرى حسب مقتضى الحال.